

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

محمدا
١٩

والعضو والمال ان يكون محترما والا فلا يشترط الامر عليه ولم
يعتبه هنا الامر على الاختصاص ولا على المال الذي يجب بذله
بخلافه تمام في حد العوض لتيقن وجود الما في حد القرب
فان كان الما بخارج فوق ذلك المحل ويسمى حد البعد يتم ولا يكلف
طلبه لما فيه من الخروج والحاصل ان فاقد الما ان كان
يستوفى الارض ينظر حواله من الجهات الاربع قدر رمية
السهم ولا يحتاج الي ترداد الا ان كان هناك حائل كوهدة
او جبل فيتردد حينئذ الى حد العوض ان امن على نفس وعضو
ومتفعة ومال وان قل واختصاص وكان ذلك له او لغيره وان لم
يلزم الذب عنه وعلى بضعه وعلى خروج الوقت وهذا كله عند
تررده في وجود الما في ذلك الحد فان تيقن وجوده لم يشترط
الامر على خروج الوقت ولا على الاختصاص ولا على المال الذي يجب
بذله في ما طهارته ولا على مال الغير الذي لم يلزمه الذب عنه
فان ترده في الما فوق ذلك الى حد القرب وهو فوق ذلك
الى نصف فرسخ من رجله ليجب طلبه مطلقا امن او لم يامن
فان تيقن وجود الما فيه وجب طلبه ان امن على غير اختصاص
ومال يجب بذله في ما طهارته وان يامن من خروج الوقت
ان كان بمحل يغلب فيه فقد الما فان كان فوق ذلك ويسمى حد
البعد لم يجب طلبه مطلقا كما قال شيخ الاسلام والرملي والبرماوي
قلو تيقنه اخر الوقت فانظاره افضل من تعجيل التيمم فان لم



وان ماتت امد قبل موت السيد بخلاف الحامل بشبهة
وقد ظن الواطى انها زوجة الحرم او امته لان عقاده حرا
فان ظن انها زوجة الامه فكاملت يعقوب موت السيد
ولا ينفذ ايلاد المحور عليه بغلس بخلاف المحور عليه بسنة
او جنون فينفذ ايلاده كما قاله الزبيري ولا نصير
من حبلت من غير ما لكها ام ولد وان ملكها وللسيد
انتفاع بام ولده كوطى واستخدام واجارة لمن نفسها
ولم ارش جناية عليها ونزوحها جيرا والحقاق
فيمتها اذ اقبلت لتبعا ملكه عليها كالمدة ولا يصح
تخليها من غيرها ببيع او هبة او غيرها لانها لا تقبل
النقل ويصح تملكها من نفسها لانها في الحقيقة اعتاق
ولا يجوز بيعها لمن يعقوب عليه كاصليا او فرغها او من اثر
بحر ينها كما قاله الرملى ولا يقع رهنها كولدها التاربع
لما في العتق بموت السيد فلا يصح تملكه من غيره
ولا رهنه وعنفه من راس المال وان حبلت في
مرض موت سيدها او اوصى بعقبها من الثلث كانفاقة
المال في الشروات بخلاف ما لو اوصى بخلاف الثلث
نتمت الاول يعقوب ام الولد بموت السيد سراية من
ولدها الذي انعقد حرا لا بالتبعية لولدها لان التبعية
انما تكون في الاشخاص كاني الاشتقا من ولدها بمنزلة
الشفص بخلاف ولدها كالحادث بعد اسنيادها
من غير

من غير سيدها فانه يعقوب بعد موت السيد
بالتبعية لها لا بالسراية لانه شخص لا شق من
لم يعقوب ام الولد وقت علوقها بالحرم كما لو اعقوب
السيد يد هالان يد هالان بشرا لانه من جملها
التبعية الثاني اولاد اولاد المستولدة ان
كانوا من اولادها الاثالث كما بين بتبنا في حكم
حكم اولادها فيعتقون بموت السيد وان كانوا
من اولادها المذكور كما بين ايها فليس حكم
اولادها بل حكمهم حكم امهاتهم في الرق والحرية
كما قاله الخطيب التبيين الثالث يجوز
للراة ان تشق ما في بطنها قبل نفخ الروح فيه
فان نفخت فيه الروح حرم القاه ولو كان من
زنا التبعية الرابع لو اقر السيد بوطى امته
ومحلبها منه فادعت انها اسقطت منه ما نصير
به ام ولد ولو مضقت فيها صورة ادمي ظلمة او
خفية لقرنها اربعة من القوابل وانكر السيد ذلك
فانه يصدق الا ان تمضي مدة لا يبقى الحمل فيها
غير متصور كاربعة اشهر فان الامه تصدق
كما قاله الزبيري وهذا اخر ما يسره الله
من توضيح المنهج القويم والله يهدي الى الصراط المستقيم

١٢٢
وإنشائه الوصول عند الخاتمة لجنات القيم
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين ولات الفراغ من هذا التعليق
في غاية جمادى الأولى سنة الف وثمان مائة وسبعة
ولسعين من هجرة نبينا محمد عليه الصلاة والسلام



١٢٢
١٢٢

كامله

نَهْأَلَه
أَلْمَفْطُولَه